

Distr.: Limited
13 November 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 19 (ب) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل
للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية
موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية
المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

مشروع قرار مقدم من نائبة رئيس اللجنة، روزميري أوهير (أستراليا)، بناء على مشاورات غير رسمية
بشأن مشروع القرار [A/C.2/75/L.21](#)

متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)
واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول
الجزرية الصغيرة النامية

إن الجمعية العامة،

إنه تؤكد من جديد أن مسار العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)⁽¹⁾
هو إطار شامل قائم بذاته يحدد أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ويستند إلى برنامج
العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية⁽²⁾ واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ
برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية⁽³⁾، وإذ تقر بأن مسار ساموا يتسق

(1) القرار 15/69، المرفق.

(2) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، 25 نيسان/أبريل -
6 أيار/مايو 1994 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الثاني.

(3) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس،
موريشيوس، 10-14 كانون الثاني/يناير 2005 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول،
القرار 1، المرفق الثاني.



مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽⁴⁾، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽⁵⁾، وبرنامج عمل إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030⁽⁶⁾، والخطة الحضرية الجديدة⁽⁷⁾، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁽⁸⁾،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تشكل حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة، وإذ نجدد لذلك تضامننا مع تلك الدول، التي لا تزال تواجه تحديات مجتمعة ناشئة عن عوامل منها، على وجه الخصوص، بعدها الجغرافي وصغر اقتصاداتها وارتفاع التكاليف والآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية، وإذ لا يزال يساورها القلق بوجه خاص لأن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية لم تحقق مستويات عالية ومطردة من النمو الاقتصادي، وهو ما يعزى جزئيا إلى قابليتها للتضرر من الآثار السلبية المستمرة للتحديات البيئية والصدمات الاقتصادية والمالية الخارجية،

وإذ تلاحظ مع القلق الشديد التهديد المحدق بصحة البشر وسلامتهم ورفاههم من جراء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وكذلك الاضطرابات الحادة في المجتمعات والاقتصادات والتأثير المدمر على الحياة وسبل المعيشة، وأن أفقر الناس وأكثرهم ضعفا هم أشدهم معاناة من الجائحة، وإذ تؤكد من جديد الطموح إلى العودة إلى المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع استراتيجيات التعافي المستدامة والشاملة للجميع من أجل تسريع إحراز التقدم نحو التنفيذ الكامل لخطة عام 2030 والمساعدة على الحد من الصدمات في المستقبل، وإذ تسلّم بأن جائحة كوفيد-19 تتطلب استجابة عالمية تقوم على وحدة الصف والتضامن وتجديد التعاون المتعدد الأطراف؛

وإذ تقر بالعواقب الوخيمة لجائحة كوفيد-19 على التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المتوخاة في مسار ساموا وخطة عام 2030، بما في ذلك العواقب البعيدة الأثر والطويلة الأمد بالنسبة للقضاء على الفقر والعمالة والنمو والرفاه الاجتماعي نتيجة للانكماش غير المسبوق لاقتصاداتها، وإذ تلاحظ مع القلق أن أرصدة الديون الخارجية للدول الجزرية الصغيرة النامية قد زادت بمقدار 70 نقطة مئوية منذ عام 2009، مما أدى إلى ارتفاع متوسط معدل الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول بمقدار 11 نقطة مئوية ليصل إلى 61,7 في المائة في عام 2019، في حين أن قدرة تلك الدول على التأمين الذاتي ضد الصدمات الخارجية لا تزال تشهد المزيد من التدهور، وإذ تؤكد أن تحقيق الأهداف والغايات المحددة في خطة عام 2030 سيكون أكثر صعوبة وأن دمج مفهوم القدرة على الصمود أمر بالغ الأهمية لإتاحة بناء مستقبل مستدام وتجنب خلق مخاطر جديدة،

وإذ تقر أيضا بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك ما يتعلق منها بارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية القصوى، التي ما زالت تشكل خطرا كبيرا على

(4) القرار 1/70.

(5) القرار 313/69، المرفق.

(6) القرار 283/69، المرفق الثاني.

(7) القرار 256/71، المرفق.

(8) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/أ-21، المرفق.

الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، والتي تمثل للعديد منها أشدّ الأخطار التي تهدّد بقاءها ومقومات وجودها، بما في ذلك من خلال فقدان بعضها لأقاليمها، وكذلك من خلال الأخطار التي تهدّد توفر المياه والأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تحيط علماً مع القلق بالنتائج الواردة في التقارير الأخيرة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ولا سيما التقارير الخاصة المعنونة *الاحترار العالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية، وتغير المناخ والأرض والمحيط والغلاف الجليدي في مناخ متغير*،

وإذ ترحب بقيمة العمل المناخي لعام 2019 التي نظمت بدعوة من الأمين العام في 23 أيلول/سبتمبر 2019، وإذ تنوّه بمبادراتها والتزاماتها المتعددة الشركاء، وإذ تنوّه أيضاً بقيمة الشباب بشأن المناخ التي عُقدت في 21 أيلول/سبتمبر، وإذ تشدد على الحاجة الماسة لتعزيز القدرة على التكيف، وتعزيز القدرة على التحمل والحد من قابلية التأثر بتغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تلاحظ أهمية المحيطات والبحار والموارد البحرية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإذ تعترف بالجهود التي تبذلها لوضع وتنفيذ استراتيجيات لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام وإذ تكرر في هذا الصدد تأكيد النداء الوارد في الإعلان المعنون "محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل"⁽⁹⁾، وإذ تشجع على الوفاء بالالتزامات الطوعية المعلنة في سياق مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تشير إلى قرار تأجيل عقد مؤتمر عام 2020⁽¹⁰⁾،

وإذ تلاحظ مع القلق الاستنتاجات التي خلص إليها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وإذ ترحب بعقد مؤتمر القمة المعني بالتنوع البيولوجي في 30 أيلول/سبتمبر 2020 على مستوى رؤساء الدول والحكومات، وإذ تتطلع إلى اعتماد إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020،

وإذ تؤكد أهمية القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وإذ تلاحظ أن القضاء على الفقر هو أكبر تحدٍ عالمي وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وهو أيضاً هدف رئيسي لخطة عام 2030 بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان النامية،

وإذ تسلّم بما يقدمه المجتمع الدولي من تعاون ودعم منذ أمد طويل، حيث اضطلع بدور هام في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على إحراز تقدم في معالجة مواطن ضعفها، وفي دعم الجهود التي تبذلها في مجال التنمية المستدامة، وإذ تشير إلى الفقرة 19 من مسار ساموا التي تدعو إلى تعزيز هذا التعاون، وإلى الفقرة 22 من مسار ساموا التي تؤكد الحاجة الملحة لإيجاد حلول إضافية للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تعميم التنمية المستدامة على جميع المستويات عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإذ تقرّ بالصلات التي تربط بينها، بغية تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها،

(9) القرار 312/71، المرفق.

(10) المقرر 548/74 المؤرخ 13 نيسان/أبريل 2020.

- 1 - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام⁽¹¹⁾؛
- 2 - **ترحب** بعقد الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) في 27 أيلول/سبتمبر 2019 وباعتماد إعلانه السياسي⁽¹²⁾ في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019 الذي أكد فيه رؤساء الدول والحكومات من جديد الالتزام بتعزيز التعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والدعم المقدم لها في سياق التنمية المستدامة، بما يتماشى مع استراتيجياتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية، وتتطلع إلى تنفيذ النداءات الواردة في الإعلان السياسي؛
- 3 - **تكرر التأكيد** على الدعوة الموجهة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئتهما الفرعية لرصد التنفيذ الكامل لإعلان بربادوس⁽¹³⁾ وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة ومسار ساموا، بما في ذلك من خلال أطر الرصد التابعة للجان الإقليمية، وتشير إلى المناقشة التي جرت خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2020 للتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية المستدامة بهدف تعزيز المشاركة وتنفيذ الالتزامات؛
- 4 - **تلاحظ** الاستنتاجات الأولية التي خلصت إليها وحدة التفتيش المشتركة والتي تفيد بأن الموارد لم تطرأ عليها أي زيادة خلال الفترة التي توسعت فيها كثيرا الولايات المنوطة بوحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية⁽¹⁴⁾؛
- 5 - **تلاحظ مع القلق** استنتاجات ونتائج تقييم الاحتياجات الذي أجري بسبب توسيع ولاية كل من وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية؛
- 6 - **تدعو** إلى اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة وطموحة، بما يتماشى مع اتفاق باريس، لمواجهة تهديد وتأثير تغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- 7 - **ترحب** بالترام المجتمع الدولي المستمر باتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لمعالجة مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبمواصلة البحث بصورة منسقة عن حلول جديدة للتحديات الرئيسية التي تواجهها بهدف دعم التنفيذ التام لمسار ساموا؛
- 8 - **تدعو** إلى اتخاذ إجراءات فورية وجوهرية لتيسير استجابة الدول الجزرية الصغيرة النامية للتعافي من الأزمة الجارية الناجمة عن جائحة "كوفيد-19" ومعالجة الأزمة الصحية والاقتصادية غير المسبوقة الأخذة في الانتشار في تلك الدول، مع الحفاظ على إنجازاتها والتزاماتها في مجال التنمية

(11) A/75/273.

(12) القرار 3/74.

(13) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، 25 نيسان/أبريل - 6 أيار/مايو 1994 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الأول.

(14) انظر A/71/324 و A/71/324/Corr.1 و A/71/324/Add.1.

المستدامة، وتعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ بما يتماشى مع مسار ساموا والإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وتدعو الأمين العام في هذا الصدد إلى ما يلي:

(أ) أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، في إطار تقريره عن تنفيذ هذا القرار، توصيات بشأن إمكانية تطوير وتنسيق العمل داخل منظومة الأمم المتحدة لوضع مؤشر متعدد الأبعاد لمواطن الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك ما يتصل بإمكانية إنجازها واستخدامه؛

(ب) أن يستخدم صلاحياته للدعوة إلى عقد اجتماعات مع منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية وغيرها من الجهات المتعددة الأطراف الشريكة في التنمية لمواصلة العمل على وضع حلول للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتصل بضعفها إزاء الديون في الأجل العاجل وقدرتها على تحمل الديون في الأجل الطويل؛

9 - **تشدد** على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لقضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية وشواغلها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وعملياتها ذات الصلة وفي عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذي الصلة، وتدعو إلى إعداد معلومات مصنفة تخص الدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه التحديد في جميع تقارير الأمم المتحدة الرئيسية، عند الاقتضاء؛

10 - **تكرر التأكيد** على أن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تواجه الآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ والكوارث الطبيعية، وتسلم في هذا الصدد بالتحديات الاقتصادية، بما في ذلك مستويات الديون التي لا يمكن تحملها، الناشئة جزئياً عن الظواهر الجوية القسوى والظواهر البطيئة الحدوث؛

11 - **تهييب** بالأمين العام أن يجري، بالتشاور مع الدول الأعضاء، وجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية، دراسة لبيئة التمويل والدعم المتعلقة بالكوارث، توخياً لإمكانية إنشاء صندوق أو آلية أو أداة مالية طوعية محددة الهدف خاصة بالكوارث، تكون منسقة مع الآليات القائمة ومكملة لها، وذلك لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة مخاطر الكوارث وإعادة البناء بشكل أفضل بعد الكوارث، وأن يقدم تقريراً عن ذلك في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة؛

12 - **تؤكد من جديد** أن المساعدة الإنمائية الرسمية، بشكليها التقني والمالي، يمكنها تعزيز مرونة المجتمعات والاقتصادات، وتهييب بالمجتمع الدولي إلى حشد المزيد من التمويل الإنمائي من جميع المصادر وعلى جميع المستويات من أجل دعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

13 - **تهييب** بالمؤسسات المعنية أن تستخلص الدروس من الجهود التي يبذلها كل منها لمعالجة الظروف المتنوعة في كل بلد، وتحسين إدارة العمليات الانتقالية وعمليات الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، وتسلم بأن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تواصل التركيز على أشد البلدان احتياجاً، وتحيط علماً بالرغبة في إجراء تحليل أوسع نطاقاً لتدابير جديدة للتمويل بشروط ميسرة والتقييمات المتعددة الأبعاد،

انطلاقاً من التجارب الحالية فيما يتعلق بالاستثناءات من شروط الأهلية، بغية معالجة أوجه القصور التي تعترى تقييم التنمية وجاهزية الخروج من فئة أقل البلدان نمواً على أساس الدخل وحده؛

14 - **تهييب** بالدول الأعضاء أن تدعو البنك الدولي إلى النظر في إعادة إحياء الفريق العامل الرفيع المستوى فيما بين المصارف الإنمائية وشركائها لمراجعة القواعد التي تنظم إمكانية حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل الميسر؛

15 - **تشهد** على ضرورة اتخاذ تدابير مستهدفة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وتشجيع تنفيذ نظم وتدابير مناسبة وطنياً للحماية الاجتماعية للفقراء ومن يعيشون أوضاعاً هشة؛

16 - **تسلم** بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية لا يكون ممكناً بدون الاستثمار الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي على المدى الطويل، الذي يمكن تيسيره واجتذابه من خلال تهيئة بيئة مؤاتية ودعم قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

17 - **تشير** إلى الاستعراض الشامل لمعايير التصنيف في فئة أقل البلدان نمواً الذي وضعتة لجنة السياسات الإنمائية والذي اختتم في الجلسة العامة للجنة، في عام 2020؛

18 - **تسلم مع القلق** بتحديات المرحلة الانتقالية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية التي خرجت أو هي على وشك الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، ولا تزال تضع في اعتبارها أن خروج البلدان من تلك الفئة يجب ألا يعرقل تقدمها في مجال التنمية، وتشدد على الحاجة إلى وضع وتنفيذ استراتيجية انتقالية مجددة م تعددة السنوات لتيسير خروج كل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية من فئة أقل البلدان نمواً، بدعم من المجتمع الدولي عند الاقتضاء، والتخفيف، في جملة أمور، من الأضرار الناجمة عن فقدان المحتمل للتمويل بشروط ميسرة، والحد من مخاطر مراكمة أعباء ثقيلة من الديون وضمان الاستقرار المالي على صعيد الاقتصاد الكلي؛

19 - **تكرر** طلبها إلى الأمين العام أن يكفل، بحلول عام 2020، في حدود الموارد المتاحة، تخصيص الموارد الكافية للوفاء بالولائتين الأخذتين في التوسع لوحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية دعماً لخطة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

20 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها السادسة والسبعين، تقريراً عن متابعة وتنفيذ مسار ساموا، بما في ذلك عن التقدم المحرز والتحديات التي لا تزال قائمة، وعن تنفيذ هذا القرار، استناداً إلى مناقشات ونتائج الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ مسار ساموا، الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2019، وعن الجهود الرامية إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التعافي من جائحة كوفيد-19؛

21 - **تسلم** بضرورة تحسين جمع البيانات والتحليل الإحصائي لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من التخطيط الفعال لتحقيق وتعقب النجاح في بلوغ أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ومتابعته وتقييمه، وتهييب، في هذا الصدد، بالأمين العام أن يحدد، في حدود الموارد المتاحة وبالتشاور مع الدول الأعضاء وجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من

الجهات صاحبة المصلحة المعنية، المجالات ذات الأولوية في مسار ساموا التي لا تشملها أهداف التنمية المستدامة أو إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وأن يقوم فوراً، في حال تحديد أي منها، بوضع أهداف ومؤشرات لتلك المجالات ذات الأولوية مع ضمان أوجه التكامل والتآزر وتجنب الازدواجية، من أجل تعزيز الرصد والتقييم، ومع ملاحظة العمل الذي يقوم به مكتب الممثلة السامية في وضع مجموعة أدوات لاتباع نهج منسق في تنفيذ ساموا مسار ككل، وأن يقدم توصيات في إطار تقرير الأمين العام عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين؛

22 - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والسبعين، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، البند الفرعي المعنون "متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية".